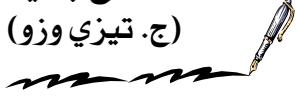


أفكار في تعليم اللغات في الجزائر

أ. د. صالح بلعيد
(ج. تيزي وزو)



1- ملخص باللغة العربية:

تقديم أفكار مستقبلية لمدرسة الغد، وما أتصوره من حلول تربوية لوضع لغوي متجانس في المجتمع الجزائري المتعدّد اللغات.

1- إنزال اللغة العربية المكانة اللائقة بها كلغة رسمية ولغة القرآن، ولغة تجمع كل اللغات وتحافظ على اللحمة الوطنية، ومن هنا يجب على المدرسة أن تنزلها المكانة الأعلى فوق كل ما يدرّس في المنظومة المدرسية.

2- معاملة اللغة الوطنية معاملة احترام، والعمل على تعميم تعليمها، واحترام خصوصياتها، وعدم التعالي على اللغة العربية الرسمية. ومن ثمّة لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بكلّ التكلمات الأمازيغية، ولا يمكن فرض لغة أمازيغية على لغات أخرى، بل يحصل أن تنال كل لغة نصيباً من التعلّم في مناطقها فقط.

3- معاملة اللغة الفرنسية على أنّها لغة أجنبية كانت وستبقى، وأن يحصل في هذا المجال التعدّد اللغوي الحقيقي، وكسر هيمنة اللغة الفرنسية التي سادت في مجتمعنا، بل يؤدي بنا أمر التعدّد إلى فتح المجال لاختيار الأولياء اللغة الأجنبية التي يتلقاها أبناؤهم/ اللغات الأجنبية، وأن يحصل التعدّد اللغوي في الجامعة بتعليم بعض الوحدات باللغات المتقدمة.

تلك هي الأفكار العامة المراد تقديمها، ومن ورائها نقد ملاحظات أخرى جزئية ذات العلاقة بالموضوع؛ وهي توصيات يُراد منها تنبيه أولي الأمر بضرورة العمل على الانسجام الاجتماعي الذي لن يحصل إلا عن طريق الإجماع على لغة واحدة، ولا شك أن اللغة الجامعة للمجتمع الجزائري هي العربية.

2- ملخص باللغة الفرنسية:

Quelques idées sur l'enseignement et langues en Algérie

Résumé en langue française

Il s'agit de proposer des idées sur l'école de demain, ainsi que des solutions pédagogiques à la situation linguistique homogène qui devait prévaloir en Algérie qui se distingue par le plurilinguisme.

1- doter langue arabe du statut qu'elle mérite en tant que langue officielle, et langue du coran, voire de langue qui subsume les autres parlés et veille à la cohésion sociale. Dès lors, l'école se devait de lui accorder une place de choix.

2- Traiter la langue nationale avec respect, oeuvrer à sa généralisation de son enseignement, respecter ses spécificités et ne pas lui disputer le statut de langue officielle. Parallèlement à cela, il y a bien de s'intéresser à tous les dialectes amazighes, et ne pas privilégier l'un de ces dialectes au détriment des autres. Dans cette perspective, il faut faire en sorte que chaque dialecte puisse bénéficier d'un enseignement dans la région où il est usité.

3- Traiter la langue française en tant que langue étrangère, comme elle l'a toujours été. A cet effet, il faut mettre un terme à l'hégémonie de la langue française qui a prévalu ces années durant dans notre société. Le plurilinguisme dans ce cas de figure, pourrait permettre aux parents de choisir la langue étrangère inculquer à leurs enfants. Le plurilinguisme pourrait aussi déboucher sur un enseignement de certains modèles à l'université dans les langues les plus évoluées.

Ce sont là autant d'idées générales, ayant trait au sujet. Elles peuvent être considérées comme des recommandations à l'adresse des décideurs, en vue de conférer plus de cohésion sociale qui ne peut advenir sans une connexion autour d'une seule langue. Il va sans dire que cette langue fédératrice au sein de la société algérienne, ne peut être que la langue arabe.

المقدمة :

أحسّ بواجب تقديم أفكار علمية لما يجب أن تكون عليه منظومتنا التربوية في لاحق من إصلاحاتها، وهذا من خلال ما بَصُرْتُ به من ملاحظات ودراسات نظرية وميدانية، وإشراف على أبحاث تخصّ التعليمات، ويضاف إلى ذلك أنّي مدرس وولي التلميذ، فمواطنتي تتطلب مني وضع اليد في العجين، بتقديم الملاحظات التي يمكن أن تردم الصعوبات التي تلاقها المؤسسات التعليمية، كما أعدّ نفسي من النخبة الوطنية التي يطلب منها الترشيد والتوجيه وإهداء العيوب التي تعمل على التقويم. ومن دواعي هذا العمل كذلك تقديم البديل النوعي؛ بالاستفادة من الفشل الذي مُنيت به السياسة التربوية في السنوات الأخيرة؛ حيث يلاحظ: شرح بين المؤسسات، عجز عن تمكين المتعلم من سلامة اللغة، شلل في الإبداع، كلام مكرور، سرقات أدبية وعلمية، العيش في التاريخانية، تخريج البطالين، ضعف المستوى، غياب الكفاءة المهنية والتقنية، فراغ في النهضة الثقافية، ملل ثقافي مخيف... وتعود الكثير من هذه النقائص والعوائق إلى التخلف الثقافي في محتوى التربية والتعليم، تربية تُجرى عليها تعديلات لكنّها لا تمسّ الجوهر، وفي كثير من الأحيان تعديلات وإصلاحات حينية ومصطنعة... وانعكس كلّ ذلك على النسيج الاجتماعي لأولادنا الذين لا يحترفون لغات المدرسة الجزائرية بطلاقة، فغرقنا في حمى الفَرَسَة، وفي ازدواجية متوحّشة، فأصبحنا نقلد ولا نبدع، وانعزلنا عن المجتمع العالمي الذي أصبح يشكّ في الشهادات التي تعطيها جامعاتنا، واستدعى الأمر ضرورة التفكير في إصلاحات جادة. وبذا فإنّ عصرنا يتطلّب المزيد من الحركة، واتّخاذ محرّكات البحث السريعة للمحافظة على الوضع الذي نحن عليه على الأقلّ، فنحتاج إلى بناء تخطيطات واستراتيجيات ورسم معالم المستقبل بدراسات نوعية حديثة، وهذا ما نرومه من هذا الملتقى، ومن خلاله أقدم أفكاراً تربوية من أجل رُقّي أفكار أولادنا الذين سوف يحاسبوننا على القدر البسيط ممّا أوتينا به من أفكار، فهل وظّفناها في خدمة ما يرفع رصيدهم المعرفي.

ويأتي هذا العمل الموسوم: أفكار في موقع تعليم اللغات في الجزائر، ونحن نشهد إصلاحات تربوية؛ نعيد فيها فحص منظومتنا التربوية، ساعين لتخليصها من القيود التي تكبلها، ولنتمكّن من خلق مواطن يحسّ بمواطنته، ويستطيع مواجهة العولمة وما تفرضه التحدّيات المعاصرة. هي أفكار ذات علاقة بالفعل التعليمي المعاصر، باستشراف مدرسة الغد التي نأمل أن تستفيد من أخطاء الماضي وهناته فالماضي مضي ولا يُحاسب، لأنّه عرف مرحلة التأسيس لمدرسة جزائرية بإطارات أكثرها متعاونة وبمناهج مستوردة، ولكن نستفيد من نقائصه التي لا نعود إليها. وهكذا تنصبّ مداخلتي في مقاربة إشكالية تعليم/ تعلم اللغات المدرّسة في الجزائر، وأحاول استكشاف مقام اللغات (العربية والأمازيغية والأجنيبيات) في النظام التعليمي من خلال ما يجب أن يكون عليه الوضع اللغوي في لاحقٍ من الزمان. وستكون محدّدات الموضوع كما يلي:

1- التخطيط التربوي: نعني بالتخطيط التربوي سنّ سياسة لغوية عامة، تنزّل فيها كلّ لغة مكانها، كما يتطلّب استكناه نظرية لغوية واضحة تأخذ في الحسبان مقام اللغة الأمّ، واللغات الوطنية، واللغات الأجنبية، ويكون لكلّ واحدة مقامها وحدودها والقواسم المشتركة بينها. وإنّ التخطيط يشمل معطيات لغات المدرسة في تجلياتها الكبرى، ويتطلّب هندسة علمية من النخبة التي ترى الآفاق وتخطّط لما يجب أن يكون. والتخطيط التربوي يعني التخطيط للجيل القادم؛ أي لرجل 2035 ما هي ملامحه الكبرى، وما هي الحمولة الثقافية التي يحملها من المدرسة باعتباره مهندساً/ طبيباً/ أستاذاً/ طياراً/ رئيساً... وهذا يعني من الضروري بمكان أن تتدخّل السياسة اللغوية التي تعطي الملامح الكبرى لشخص له أفكاره وخصوصياته، وله مستقبله غير واقعنا الحالي.

وإنّ التركيز على التخطيط التربوي يعني أن يكون هناك:

- 1- تحديد موقع ومكانة اللغات المستعملة في المدرسة؛
- 2- وضوح الأهداف، مهما اختلفت الطرائق / الطرق المؤدية لتحقيقها؛
- 3- سنّ القوانين اللازمة للمتابعة والتنفيذ؛
- 4- إقامة مؤسسات تعمل على التهيئة اللغوية؛
- 5- العمل على تجسيد التخطيط من قبل مؤسسات الدولة؛
- 6- تدعيم تدريس اللغات بالمادة وبالوسائل والدراسات اللازمة؛
- 7- تحديد الآماد الثلاث بشكل واضح؛
- 8- استشراف المستقبل في ظلّ التخطيط الذي لا يراجع في أبعاده الكبرى؛
- 9- الأخذ في الحسبان عمليات التقويم والمتابعة.

2- ضرورة تطوير المنظومة التربوية: من الطبيعي أن تُراجع المنظومة التربوية، ومن الأمر الجيد أن تحدث تعديلات حينية حينما يستدعي الأمر ذلك، ولذلك أدعو إلى المراجعة لا للتراجع، فنعم للتطوير لا للتغيير، ونعم للتواصل لا للقطيعة؛ لأنّ من سنة الله في خلقه أنّ الأعمال تتكامل، وأنّ الحياة متواصلة عن طريق المزيد على السابق، وهذا ما عرفته الحضارة البشرية، فهي سلسلة من الأمواج تتنامى وتتطور وتأخذ المجرى الصحيح بفعل التطوير والتحسين. ومن هنا لا نستغرب الإصلاحات التي بادرت بها الدولة الجزائرية سنة 2003، فهذا فعل نبيل؛ نتوق إليه ونحن ندرس في الجامعة، لأننا أحسنا بأنّ الحراك الجماعي يتطلّب التطوير، ونعيش مغامرات العصر وما يعرفه من فعل العولمة، ونحن نتفرّج على الجمود، ونرمي اللوم على اللغة العربية ولم نسدّ الفراغ الذي يخلّصها من النقائص، ولم نقدّم ما يزيد من شأنها "يعيش تعليم العربية فراغاً يوسّع الهوة بين المجهود والمردود في زمن العربية، فيه أحوج ما تكون إلى مراجعة

طرائق تعليمها، وتطوير استراتيجيات توصيلها في ظلّ التجديدات التربوية، وعصر البدائل السريعة والمنافسة العنيفة التي تفرضها لغات الإنترنت¹. وإنّه لا أنكر فضل الإصلاحات، وما قدّمته من توعية ونظرة جديدة، ولكيّ أنشد الأفضل، والإصلاح التربوي ليس ممداداً نضعه على الورق ليصبح مخطوطاً، ويجوز لنا تمزيق الورق؛ فالإصلاح التربوي تثقيف وإنشاء وتكوين على التفكير الناقد، وعلى تربية مهارات الاتّصال والقيم والأخلاقيات، ودراسة التاريخ الوطني، وتنمية الاتجاه العلمي في حلّ المشكلات، والسعي إلى إعداد التلاميذ لتعامل مع المتغيّرات التي تحدّثها التكنولوجيا الحديثة، والتحوّل من تعلّم يقوم على إعطاء المعلومة إلى تعليم للفهم والتعليم المستمرّ بغية التحسين الدائم.

3- فلسفة الإصلاح عند الشعوب المتقدّمة: تُجري كلّ الشعوب إصلاحات تربوية، وتخضعها لقانون، ومنهج، ولنظرية علمية تربوية تجريبية؛ نظرية لها صفة الشمول والامتداد الزماني والمكاني ولها المراديون، وتقبل التطوير. وهكذا كلّما تحسّ الأمم بضرورة الإصلاح التربوي، أو تفرضه مستجدات العصر، أو المجتمع المدني، يُطرح ملف الإصلاح التربوي على النخبة وعلى من يهّمه الأمر للتداول ومناقشة قضاياها، بغية إيجاد الحلول اللازمة لكلّ الإشكاليات التي تتعلّق بضرورة التطوير/ التغيير وتسميها الإصلاحات. وعادة تكون العملية بالشكل التالي:

- يُشخّص الوضع بالتوصيف الدقيق؛
- يُسند ملف الإصلاحات للنخبة التي تتولّى إدارة جلسات الحوار؛
- يتعلّق الإصلاح باسم شخصية وطنية نخوية لها باع واسع في التربية؛

- ينزل الملف للحوار الوطني، ويكون على نطاق واسع، وينال المعلم دوره في التشخيص ووضع الحلول؛
- تُدار جلسات الحوار في إطار الهدوء والتشاور بين كل أطراف المجتمع؛
- تُحدّد سلفاً قواعد الحوار، آخذة بالاعتبار اللغة الرسمية صفة التبجيل، ثم الأبعاد الوطنية والحضارية والمدنية والعلمية؛
- تتحدّد المعالِم الكبرى لفلسفة تربوية إصلاحية؛
- تأخذ تلك الفلسفة أبعاداً نظرية تربوية مشهود لها بالنجاح؛
- تقترح اللجنة/ النخبة الآجال المحددة للإصلاحات، باستعمال التخطيط التربوي؛
- تستخلص الأفكار العامة والطموحات والمرامي والغايات والملامح الكبرى للجيل القادم (25 سنة)؛
- يرفع الملف إلى القيادة السياسية للبلاد لتقرير ما تراه مناسباً، وقد تجري تعديل ما تراه ضرورياً؛
- يخرج ملف الإصلاح على شكل قوانين أو أوامر خاضعة للتطبيق، ويتعلّق بتخطيط السياسة اللغوية أو السياسة التربوية، أو إستراتيجية التربية.

وعلى العموم فإنّ الشعوب المتقدّمة لا تقرّ الإصلاحات إلاّ بعد إخضاعها للتجربة على مستوى ضيق، فإنّ أبانت عن نتائج جيّدة عمّمت، وإلاّ تبقى مجرد فكرة تحتاج إلى نظرة أخرى، والمهمّ أنّ ما يخضع للإصلاح يكون رصيناً وجيّدًا، ويتابع بعد تعميمه لتحسينه أكثر. ونرى من خلال هذا أنّ الشعوب تنظر إلى أبنائها على أنّهم تلاميذ وليسوا أرقاماً في الطاولة أو في سجل الحضور، وأنّ المعلم له الكلمة في أخذ القرار، وتحفّز المتعلّمين من خلال تزويدهم بمعلومات حول النجاح في أجزاء متعدّدة من المنهج، وتمكّنهم من تقييم طرائق تدريسهم،

والكتب التي يدرسونها، وباقي جوانب العملية التعليمية وتجعلهم يساهمون في التحسين المستمرّ للمنهج، والكشف عن مدى تقدّم برنامج المدرسة نحو تحقيق الأهداف المرسومة.

4- الاهتمام باللغة الأمّ: ونقصد بها لغة المدرسة والجامعة وكل مؤسسات الدولة، وهي اللغة الرسمية في البلد، وغالباً ما تكون لغة التعليم ولغة التأليف والثقافة، ووسيلة التعامل الرسمي والاجتماعي (اللغة الأمّ). تأتي في العادة اللغة الرسمية من الأبعاد الكبرى للتوجهات الوطنية لطموحات الشعب، وفي بعض البلاد تأتي عن طريق الاستفتاء، وينصّ عليها دستور البلد. ورسمية اللغة تأتي من التخطيط اللغوي الذي تنصّ عليها الأبعاد الوطنية في مراميها الكبرى. وهي في العادة لغة الإدارة والخطاب الرسمي، وكلّ المعاملات الوطنية والدولية، ولها مؤسسات تعمل على ترقيتها، ودستور يعمل على حمايتها. وهي اللغة العربية عندنا. وأما لغة الأمّ: *Langue maternelle/La langue de la mère* : وهي لغة المنشأ التي يفطر عليها الإنسان في بيته الأول، ويطلق عليها كذلك اللغة الأهلية، وهي لا تُتعلّم إلا لدواعي اجتماعية أو سياسية، حيث تُكتسب بالفطرة، ولا تكاد أمة في العالم إلا وتتحكّم إلى لغات أم، وهي لغة التعامل العائلي أو المحلي. وهذه اللغة يستبطن الطفل نظامها اللغوي بفعل الاحتكاك المتواصل، ويُنتج بها أنماطاً بفعل قدرته اللغوية الفطرية، انطلاقاً من النموذج المثالي، وقد تكون هي اللغة الأمّ/ اللغة الأصل، وقد تكون لهجة، أو لغة محلية، وقد تكون مكتوبة، وقد لا تكون.

وفي واقعنا اللغوي الجزائري يواجه الطفل منذ مراحل الاكتساب التعليمي الأولي واقعاً لغوياً؛ فيه اللغة العربية الفصحى بمثابة لسان طارئ بالنسبة إلى المحلية التي هي اللسان الطبيعي، ويؤدّي هذا الوضع أحياناً إلى

الصراع طالما اطّرد لدى بعض الفئات المجتمعية، أي إنّ الطفل من خلال الأسرة والمجتمع يكتسب لغة الأمّ بشكل ازدواجي، وقد يشكّل له ذلك انقساماً لغوياً، وهذا خطر على تعلّم اللغة الأمّ. ونجد هذا الوضع ذاته بالنسبة للطفل الأمازيغي الذي اكتسب العادات اللغوية في لغته، ولما يدرس العربية يجد أحياناً بعض الصعوبة في اكتساب عادات لغوية جديدة، وخاصة في مجال النطق ومع كلّ هذا يرى المختصّون بأنّ لغة الأمّ (المحليات/ الدوارج) لا تُدخل الضيم على تعلّم اللغة الأولى (الرسمية) طالما أنّها لا تُدرّس، ولا يحاسب الطفل على لغته الأولى (لغة الأمّ) "ويعدّ الفرد من الناطقين بتلك اللغة، على الرغم من أنّه يمكن أن يعدّ من الناطقين بعدد من اللغات، وإذا كان قد تعلّمها بلا دراسة رسمية، وإتّما بطريقة طبيعية في العائلة أو المجتمع، كما يحصل لدى الطفل المزدوج اللغة من أبوين يتكلّمان لغتين مختلفتين، أو لدى طفل يعيش في بيئة متعدّدة اللغات"².

والمهمّ في كلّ هذا فإنّ الواقع اللغوي في الجزائري تجاه استعمال اللغات واقع هجين، يحتاج إلى وصف دقيق للوصول إلى اقتراح بدائل نوعية توجّهه، فإذا أخذنا خطأ فيرجسون³ والتي استعملها للغة واحدة ذات مستوى عالٍ ومستوى منخفض، وسماها بالازدواجية، نجد استعمال اللغات عندنا بالشكل التالي:

فإذا كان من تعليق، فإنّه نقول: إنّ الازدواجية أو الثنائية تقريباً توجد في كثير من اللغات، والحلّ فيها وجود تخطيط لغوي يعطي السيادة للفصحى، ومن هنا فنحن بحاجة إلى تحقيق سياسة لغوية واعية لحلّ المسألة، وفي الحقيقة ليست

عقدة في تواصلنا الحاضر، كما يجدر التنبيه إلى اللغة الأم باعتبار ما تحظى به من مقامات استناداً إلى هذه الخطاطة، رغم ما ترتبط به بعض التوجيهات الفرانكفونية عندنا في مسألة الصراع غير المعلن عنه بين النخب الوطنية.

وتتغير هذه الخطاطة حالة إدخالنا اللغة الفرنسية والأمازيغية لما لهما من موقع في الحياة الاجتماعية والسياسية والتعليمية، إلى جانب مناطق النفوذ التي تتصارع حولها القوى الكبرى في احتلال مواقع في البلدان المتخلفة، واللغة مدخل من المداخل، وهذا ما يحصل في الجزائر. ويضاف إلى ذلك دخول اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية ولما تناله من مواقع في الإعلام

السياقات	العربية الفصحى	اللغة الفرنسية	الدواج	الأمازيغية
الوعظ في المسجد	=		=	=
التعليمات للخدم والعمال والكتبة		=	=	=
الرسائل الشخصية	=	=		
الخطبة في مجلس الأمة / الحديث السياسي	=			
محاضرات الجامعة	=	=		=
الحديث مع الأصدقاء والزملاء وأفراد العائلة		=	=	=
إذاعة الأخبار	=	=	=	=
التمثيلات	=		=	=

				الاجتماعية في الإذاعة
		=	=	افتتاحية الصحف / أخبار الصحف والعناوين
		=	=	التعليق على الكاركاتير
=			=	الشعر
	=			الأدب الشعبي

وبإدخال اللغة الفرنسية والأمازيغية نكون أدخلنا على هذه الخطاظة
تغييراً في اللغة المزاحمة للغة الرسمية، ولكن الواقع اللغوي ينزلها مكانة معتبرة،
خاصة في الشمال، وعند النخبة الوطنية الفرانكفونية، واستعمال الأمازيغية في
مناطقها في مقامات خاصة، ومع ذلك نجد اللغة الأم تحتل موقعا متقدما، رغم أنّ
تعليم العربية في بعض الأحيان متذبذب، إلى جانب قلة استخدامها للوسائل
الحديثة وهناك عوامل أخرى مثل المحيط الذي ينظر إلى العربية بالشك،
ويسبب بعض الإحباط النفسي، وهذا كله من إكراهات العصر، ونحن وسط
العاصفة وعلى أمواج متلاطمة في التذبذب تجاه اللغة الأم. ويجب الوعي بأنّ
تعميق المسار الديمقراطي يفرض إعطاء الحقوق كاملة للمواطن بما فيها الحقّ
الاستعمالي والتعليمي للغة الأم، وهي حقّ من حقوق المواطنة، وأسميها
بالمواطنة اللغوية، وأن تتبوأ المكانة العليا بين اللغات في المسار التعليمي، وفي

سنّ القوانين التي تعمل على حمايتها، والرفع من مردوديتها، فكان من الضروري إعادة الاستقرار اللغوي عن طريق القرار السياسي.

وعوداً على بدء فإنه من اللازم الاهتمام باللغة الأم؛ فهي المقوم الأساس، والأمن والضامن لانسجام المجتمع، بل الحامية لكيان ذات الأمة. وفي مسألة التعليم لا يمكن نكران بأنّ في برامج اللغة العربية ماضوية تربوية منفرة تمجّد الأبطال، ولا تنظر إلى فعلهم، فكان لا بدّ من تخليصها من الجمود وتحريرها من أغلال الماضي، والخروج من التاريخانية بتحيين الأحداث، والعيش في المعاصرة واستشراف المستقبل، وفي ضوءها ينظر إلى قضايا المعلومات والتكنولوجيا والنانوتكنولوجي، ولا يعني هذا القفز إلى المستقبل دون وعي الواقع، بل كان على المعدّين للبرامج إيلاء العربية العلمية المكانة في الكتاب المدرسي عن طريق:

1/4- مراجعة المحتويات الدراسية: بنظرة سريعة إلى الكتاب المعاصر نراه مليئاً بالألفاظ السلطوية والخضوع والأخطاء؛ فألفاظه كلمات رنانة لا تحتوي على مضمون معتبر، فنجد غلبة الألفاظ على المعاني، وطغيان الشكل على المضمون، والشعارات على الدراسات، والمعارف النظرية على التطبيقية... ومن هنا نرى عجز المدرسة عن تقديم بديل للمقرّرات القديمة التي لا تزال قديمة، ونجد غياب المواد الحديثة كالتي تتحدّث عن البيئة والطاقة والماء والتنمية والمعلوماتية والمواطنة وبصفة عامة نجد صلابة في المقرّرات وعجز المناهج عن وضع الحلول، وطغيان المركزية والعمل داخلها، دون مراجعة ولا إبداء رأي، ودون الاستماع إلى من يهّمه الأمر، وخاصة المعلم باعتباره الطرف الأساس في هذه العملية. مواد فيها ملء رؤوس التلاميذ بكميات من الألفاظ

حتى تصبح محفوظات تحتاج أن تُحشى في الدماغ؛ بمعنى أن التعليم يصبح لفظياً يحتاج إلى تحصيل واسترجاع تلك الألفاظ النظرية لا غير، فمظاهر اللفظية في الكتاب وفي الأهداف التربوية كثيرة حتى تغلب الشكل على الجوهر، واللفظ على المعنى، فأين تنمية التفكير العلمي والنقدي والتحليلي والإبداعي.

وإنه لا توجد وصفة جاهزة لمحتوى أو برنامج مثالي، بل هناك مواصفات عامة يستحسن أن تدرج فيها المحتويات الدراسية بمراعاة الآتي:

- 1- اختيار النصوص حسب العمر الزمني للمتعلم، وتدرج المحتويات اللغوية على نحو يتماشى ونمو الطفل؛
- 2- انتقاء النصوص الأصيلة التي تعمل على تربية الإبداع؛
- 3- تمثل تلك النصوص تمثلاً إبداعياً من قبل المعلم؛
- 4- تنويع مظان ومراجع النصوص؛
- 5- اختيار النصوص التي تقُدس الهوية الوطنية، والتي تراعي الأبعاد الدينية والحضارية والعلمية؛
- 6- وضع كتاب مدرسي متنوع؛ فيه نصوص إجبارية، ونصوص اختيارية.

وإذا تحدثنا عن المحتويات الدراسية يعني أننا نتحدث عن المنهج الدراسي، فالمنهج روح العملية التربوية وقلب المدرسة، فكيف لهذا المنهج أن يكون مواطناً وهو غريب عن الوطن، فهو مثل السلعة المستوردة، لأنه مستورد دون تكييف، منهج لا يؤدي إلى تنمية شخصية التلميذ بشكل متوازن ومبدع. وإن الأمم المتقدمة تعطي المنهج والمنهاج القيمة الكبرى في العملية التعليمية؛ باعتباره الطريق نحو الإبداع، وهو السكة التي لا ينحرف سالكها.

2/4- تطوير طرائق التدريس: إنّ الإصلاح يحتاج إلى مهارات، وإلى معلّم متفاعل مع المهارات فهل تتوفر مدارسنا على تلك المهارات، فهل يمكن لمحراث جديد أن يغوص في الأرض وتجرّه الوعل وإنّ المحراث الجيد المتين يحتاج إلى قوة تجره، يحتاج إلى منهج وتخطيط، والتخطيط يؤدي بلا شك إلى تقدم بديل لتطوير الطريقة الطاغية؛ وهي التلقين والمقاربة بالكفاءات لا تلتقي مع التلقين، والتلقين وظيفته الحفظ والتذكّر واسترجاع المحفوظ، كما أنّ أسلوب المحاضرة هو الطاغية في الجامعة باستبعاد التداريب والحوار والمناقشات. وإنّ التلقين طريقة التدريس الحالية تربي الاستبداد، وتشجّع على الاتكالية والسلبية، وتساعد على ضعف قدرة التلاميذ على الفهم والتحليل وحلّ المشكلات والاستنتاج وحصص المتعلم في تلقي المعلومات دون تصنيفها واختيار النافع منها، ولهذا تنشأ أجيال لا تعمل العقل ولا تعتمد النقد والتحليل، فعقولها خزّانة معلومات تُستعاد وقت الحاجة دون إضافات، فأين تعليم التفكير إذا قمعنا الفكر، وكيف تعتمد طريقة جيدة بكثرة التلاميذ في القسم، ألا يؤدي ذلك إلى إعاقة الحوار والمناقشة والتجريب. هذا وغيره من المظاهر التي جعلت مدارسنا مراكز لإكساب السلبية واللامبالاة والخنوع.

5- اللغات الوطنية: قلتُ في أكثر من موقع: إنّ الجزائر بدون اللغة العربية عمياء شمطاء وبدون الأمازيغية عرجاء، فمن هنا يجب التنويه بوطننة اللغة الأمازيغية، وإدخالها جزئياً في النظام التربوي؛ فهي المكمل للهوية الوطنية، ولكن لا تصل إلى كمال العربية، فالعربية لغة عالمة عالية لما لها من موقع ديني وحضاري علمي وتاريخي وعالمي. وهذا يعني أنّ الاهتمام بالأمازيغية هو دعم للعربية في ذات الوقت، وكما يقال فإنّ الأمازيغية إضافة ونقطة للعربية باعتبارها تستفيد من العربية وتفيد منها العربية فتتكاملان، ومنتظر القرار

السياسي الذي يفصل في مسألة كتابتها بحروفها الأصلية أو بالحروف العربية، فالكتابة ليست مسألة شكلية، بل هي الوجه المشرق لها، فمثلها مثل عملية التعريب، فإن تعرب يعني أن تنقل العلوم إلى اللغة العربية، فهي إضافة للعربية، وأما أن تدرّس بالأجنبية فإنك نقلت الشخص إلى تلك اللغة، والمستفيد هي اللغة الأجنبية. ففي وضعها الحالي نجد الأمازيغية تكملّة للغنيمة الحربية (الفرنسية) ونقصاً في الهوية الوطنية.

وإن الاهتمام بالأمازيغيات يعني استكناه التراث القديم، وتلك الحكايات التي ترويها النساء القبائليات لأطفالهن حول الكانون في البيوت والأكواخ، ويعني بصفة عامة الاهتمام بمجموع الثقافة التعبيرية الخاصة، ويشمل الموسيقى والرقص والأساطير والخرافات وحكايات ربّات البيوت، والأمثال والنكت ومناسبات الأعياد والتقاليد؛ أي الاهتمام بالتواصل الفني داخل المجموعات السكانية الصغيرة.

إن الأمازيغية تحتاج إلى فعل ديداكتيكي معاصر يعمل على:

- 1/5- تدريس الأمازيغية المحلية، بتخصيص حصص إضافية في الجهات المعنية؛
- 2/5- تخصيص المجالات ذات العلاقة بالتراث المحلي والوطني؛
- 3/5- التركيز على الجوانب الأدبية والإبداعية؛
- 4/5- نشر المحفوظات وإقامة التمثيليات والمسرحيات؛
- 5/5- حرية استعمالها في التكلّمات الإدارية في مناطقها دون ترجمة؛
- 6/5- العمل على الفصل في قضية رسمها، والخروج من الرسم اللاتيني؛
- 7/5- تدريسها بلغتها وفي لغتها، ولا تدرس باللاتينية كما هو الوضع عليه الآن؛

8/5- استعمالها بالفعل والقوة في الإعلام المحلي؛

9/5- استعمال الوسائل الحديثة أثناء تدريسها.

6- اللغات الأجنبية: تجدر الإشارة إلى ضرورة الانفتاح على اللغات الأجنبية، بعد استيفاء اللغة الأم في حدودها الضرورية، ومواصلة تعميم استعمال اللغة الأم في جميع مراحل التعليم، وإيلاء لغات أم مكانتها كلغات مكملة للغة الأم. ويجب الإقرار بالواقع بأن الصراع بدأ يطفو وعادت المسألة اللغوية تطرح بشكل آخر، فلم يحصل التصالح اللغوي، فالفئات العليا في المجتمع لا تزال تدافع عن مصالحها الممثلة في الفرنسية والفرنسة، وتدعو إلى التعدد اللساني، وبعض الفئات ترى ضرورة عرض اللغات على سوق الاستعمال، فالمشترى يختار البضاعة، ورغم هذا فإنّ الفئات والأفواج التي تتخرج من المدارس تنوق إلى لغتها، وتبقى مسألة القطيعة مع الفرنسية لم تحصل، كما أنّ توقيف العربية في المراحل الأولى من التعليم يشكلّ عقبة للحيلولة دون تواجدها في العلوم.

وإنه لا يوجد مجتمع حقق تطوراً استناداً إلى لغة الآخر، ومن هنا يجب علينا أن نعترف بوضع لغوي قائم معيق ومشتت، ولا يعمل على التناسق الاجتماعي، وكان علينا أن ننظر إلى الفرنسية على أنّها لغة أجنبية فقط، وتُعامل معاملة اللغة الأجنبية، فهي لا تتكامل مع العربية، كما يجب الإقرار في ظلّ العولمة بتقدّم الإنجليزية بلا منازع على حساب كلّ اللغات بما فيها الفرنسية، كما بدأت الفرنسية الآن تزاومها الإسبانية على مستوى الاتحاد الأوروبي، بسبب مشكلة قواعدها وخصوصياتها اللغوية. وعلى نخبتنا أن نتخلّى عن هذا الموروث الثقافي والعمى الحضاري، وأن نتخل هذا الموروث الاستعماري الذي لن يصبح

له مقام بعد ما يقارب خمسين سنة من الاستقلال، فهناك جيل يؤمن بالعربية، بل تعلّمها واستوعبها، فلم نجعله يتأخّر ويراجع نفسه في كلّ مرة، يجب أن نفرز الثابت من المتحوّل، وكلّما تشبّثنا بالثابت يتحتّم علينا أن نعمل على تجاوز المتحوّل، ولذا لا بدّ من ملامسة المشكلات اللغوية اليومية التي تطرح على مستوى الدارس والمدرّس، ولا يجب أن نبقى في مقولة لغة الغالب هي الغنيمة وهي المسيطرة، فمتى نستطيع أن نوقّر لأنفسنا المناعة التي تقينا من الانهيار إذن ومتى نتجاوز هذه السلبيات طموحاً في المستقبل الواعد المبني على مواجهة التحديات المعاصرة بخصوصيات لغتنا، ولا يكون الحلّ إلا بالدعوة إلى الاستغناء عن الفرنسية لوأد ركام الفكر الاستعماري الذي تضمه الدراسات التي قامت على المغالطات والاحتقار، والعمل على تدعيم حضور العربية بالقوّة والفعل، وتدعيم التعدّد اللغوي، وإتاحة الفرصة للإنجليزية كلغة علم عالمية.

ومن خلال هذا فادعو إلى:

1/6- التعدّد اللغوي النفعي في اختيار لغات الجيل القادم، لغات المستقبل، ولا يجب أن نفهم أنّ التعدّد اللغوي لا يخرج من استعمال العربية، ولغة غنيمة حرب (الفرنسية) واللغات المحلية كما فهمها عبد الحميد قريديش، وهذه نظرة ضيقة جداً، فهو الذي يقول:

Le pluriculturalisme en Algérie issu de la rencontre de plusieurs langue (le français, l'arabe, et la langue maternelle) devrait prendre place dans cette dimension didactique à travers les manuels pour préparer les élèves à être les citoyens du monde multiculturel, comprenait la culture locale , la culture officielle et celle de l'autre⁴.

2/6- ترك الحرية للتلميذ ولولي التلميذ في اختيار اللغة الأجنبية بعد سنّ استيفاء خصائص العربية؛

3/6- وضع خريطة وطنية لتدريس مختلف اللغات الأجنبية المتقدمة في اختصاصات علمية عالية الجودة؛

4/6- اللغة الأجنبية تعامل معاملة اللغة الأجنبية في التدريس والتواصل والإعلام على أساس الاستفادة من علمها فقط، لا التعامل بها بديلاً عن اللغة الأم؛

5/6- سنّ قوانين صارمة للحدّ من ظواهر الغزو الثقافي بدعوى المعاصرة والحضارة.

ومن خلال هذا فإنه يجدر بنا أن نتعاشق ونتصالح لغوياً في احترام مقام اللغة الأم، واحترام مقام اللغات المحلية، وألاّ تتعدى اللغات الأجنبية حدودها، وتبقى لغات أجنبية نحتاجها وقت الضرورة، فليس من اللازم أن نخدمها كما نخدم نخبة المغرب العربي اللغة الفرنسية حالياً، بل أن نستفيد منها علمياً في الترجمة ونقل المصطلحات، والاستفادة من منهجيات التحقيق وحفظ التراث، وفي منهجيات التعليم الفني والمدرسي المعاصر، وفي نشر العربية خارج حدودها، وهذا ما نرومه من أن نأخذ بمنهجيات وطرائق اللغة الفرنسية على وجه الخصوص لما لها من باع في هذا المجال. ولذا فادعو إلى تأجيل تدريس اللغة الأجنبية إلى سنّ الرابعة ابتدائي أو إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط، والغرض من كلّ هذا هو تمكين التلميذ من اللغة الأم تمكيناً لا يمكن أن تزامنها لغة أخرى، واستناداً إلى كثير من الشعوب المتقدمة التي تعمل بهذه الفكرة، ويمكن إجمال حجج هذا الرأي في ما يلي:

1- تمكين التلميذ من استعمال لغة آحاد بصفة تلقائية استعمالاً يكفل له التعبير عن مختلف أغراضه؛

2- إدراك خلال السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية مختلف التراكيب النحوية والصيغ الصرفية الضرورية؛

3- توظيف اللغة بعفوية، بالتمييز بين مستويات الأساليب التعبيرية، وأن يعبر بلغته الأم ويعدّ ويتحدث؛

4- عدم حصول التضارب والتداخل/ الدخّل في ذهن التلميذ في هذه المرحلة الهامة بين اللغات التي يستخدمها لاحقاً. وهذا ما قاله علماءنا منذ سنين "... وألا تكثر لهم حصص اللغات الأجنبية حتى لا تتصادم في أذهانهم فينشؤوا ضعافاً في الكلّ، فينبغي أن نفهم ويفهم أبنائنا أنّ اللغة العربية هي رأس المال الذي تجب المحافظة عليه، وإنّ اللغات الأجنبية هي ربح فلا تعط من العناية ولا من الوقت إلا ما لا يزاحم لغتنا الأصيلة، ولا يبتليها بالضعف ولا يمسّ قدسيّتها عندنا⁵".

7- الاهتمام بالبحث التربوي: إنّ البحث التربوي ليس قشرة زائفة كما يقول العاجزون، بل هو من بحوث التأسيس، يتطلّب الحرية الأكاديمية، ولا يعني غياب القيود والغياب عن النشاطات والتدريس بل نعني به إقرار روح المبادرات التي تتنامى في ظلّ الحرية، وتضعف ويضمّر مفعولها في مناخ الكبت. إنّ البحث التربوي يؤدّي إلى الابتعاد عن اجترار المعرفة وخبزها، وعدم تغليب الألفاظ على الأشياء، وعدم تقديم الجدل على المنهج، وعدم إثارة التقليد على التجديد، كما يؤسّس لنخبة مدحجة تكره التغريب، ونحن نرى نخبتنا تقبل التغريب، ونجد الكثير منها ضعيفة مهزوزة الثقة بنفسها وبوطنها فبدلاً من أن تتفاعل مع بيئتها وتعمل على إيجاد الحلول، نراها تغترب وتهاجر وتسجل تبعية وانهازماً وهذا ما يزيد الشباب اغتراباً عندما يرون نخبة بلادهم تهرب وعاجزة

عن المشاركة الإيجابية في تقديم الحلول واتخاذ القرار المستقل. وما يمكن تأكيده في هذا المجال تلك القطيعة أو الشرح الموجود بين الأبحاث الأكاديمية التي تنجزها المعاهد والجامعات، والفعل التهميشي الذي تلقاه من المطبّقين الفعليين في وزارة التربية التي لا تولي أية أهمية لما يقدم في الجامعة، فهل نردم لاحقاً هذه الفجوة التي تعمل على فصل التنظير عن التطبيق.

8- نحو مدرسة جزائرية منشودة: قبل شرح هذا العنصر يجب أن نطرح السؤال التالي: ما الذي يجب أن يعرفه التلاميذ للنجاح؟ أرى أنّ المحدّدات الكبرى يجب أن تدور في الآتي:

1/8- المحتوى الأكاديمي: ويتمثّل في تعلّم الرياضيات والمنطق والتفكير، واستخدام التقانة ومهارة الكتابة، ومعرفة التاريخ ونظام الحكم واللغات الأجنبية.

2/8- المهارات الأساسية: وتتمثّل في الاتصال الشفوي والتحريري، والتفكير الناقد والاستدلال وحلّ المشكلات.

3/8- السلوكيات: وتتمثّل في الصدق واحترام الجهد وتقدير التنوّع والإخلاص، العمل الجماعي، وحلّ النزاعات.

وهكذا فإنّ نجاح اللغة العربية مرتبط بقضية الاختيار السياسي، ومواصلة تدريس العلوم بها ووضع مخطّط شامل لمختلف اللغات، مع سنّ التوجهات المعاصرة للمواصفات التي تعتمد في تلميذ الجيل القادم، جيل القرن الحادي والعشرين، فكيف يخدمون وطنهم خدمة صالحة، ويكونون مواطنين يسهمون في رفع الاقتصاد الوطني. ومن هنا فإنّه من الضرورة بمكان الحفاظ على الثقافة الوطنية مع توفير الفرص لتأسيس مدرسة جزائرية بقيم وطنية وأبعاد

حضارية حديثة، مدرسة تتسلح بقيم المواطنة والحضارة ومعطيات العصر، مدرسة لا تعيد إنتاج الفشل والتسلط وإضعاف النظام التربوي مدرسة تفكر في كيفية إخراج المتعلم من التغريب والإعاقة الإبداعية، وإبعاده من الملل، مدرسة تنبذ ضعف الحرية الأكاديمية والماضوية والتاريخانية والتسليع التربوي وآثار اللفظية، مدرسة تبني التعليم التشاركي الحواري، وإشراك المتعلم في عملية الوصول إلى المعرفة، وتسعى لتنويع مصادرها مدرسة تقيم شراكة في الإشراف التربوي، وتبتعد عن التسلط الإداري، ولا يكون فيها الإشراف الإداري سلطة تفتيشية تسلطية، مدرسة تعطي هامشاً كبيراً وواسعاً للفاعلين التربويين في الإبداع والظهور في القدرات والكفاءات والتنافس النزيه، مدرسة تقرّ بإنسانية التلميذ والمعلم، فهما شخصان لهما مؤهلاتهما وخصوصياتهما، ولهما طموحهما وأهدافهما، شخصان بما يقدمانه لوطنهما، مدرسة تبتعد عن التسليع التربوي؛ فالتربية ليست بضاعة ولا يجب أن تدخل فيها المضاربات على صنع الكتاب المدرسي، أو غلبة النظرة الربحية على التعليم؛ بحيث تصبح الخدمة التعليمية سلعة، مدرسة تبتعد عن المضاربات، ويبيع رخص فتح المدارس، ومضاربات في التوظيف، مدرسة تحصل فيها الخدمة التعليمية الجيدة دون مقابل، وهذا إقرار لمجانبة التعليم.

الخاتمة: يجب أن يقرّ في فكرنا بأنّ الخطأ في التربية أعظم من الخطأ الذي يحدثه الطبيب في مريضه، خطأ التربية يعلق بجيل كامل، فيمسّ الفرد والمجتمع، ونأمل أن ينزل ملف المنظومة التربوية للحوار والمناقشة، ويمسّ كلّ أطراف العملية التعليمية، وإنّ المواطنة تعطي الحقّ في إعطاء التراتب للغات المستعملة بحسب المنزح الحضاري والاجتماعي والثقافي والعلمي، وأقول لمن

يهمهم الأمر: عليكم استشعار الخطر القادم بسبب اللغة؛ فأنشؤوا المؤسسات التي تأخذ القرار، واجعلوا الحوار والتحاور مبدأً للتشارك الاجتماعي، وأشيعوا الأمن اللغوي، وافشوا السلام الاجتماعي في المؤسسات واعملوا على تحقيق الإصلاح الشمولي في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصيانة الحقوق والحريات، وهذا كله يمكن تحقيقه إذا وقع الاهتمام بإصلاح منظومتنا التربوية، وتحريرها من الماضوية والمركزية.

المقترحات: هي مجرد توصيات نرفعها لمن يعنيه الأمر في تحسين عملية التعليم، فأدعو إلى مواكبة التحوّلات العالمية، وتكييف اللغة العربية بوصفها لغة الانتماء والهوية، مع هذه الفتوح المتسارعة في مشهد التواصل الإنساني، ومن الضروري بمكان التخلّص من الإرث الاستعماري في مجال التعليم. وأدعو على وجه الخصوص إلى:

- متابعة تدريس المواد العلمية بالعربية في الجامعة؛
- متابعة متسارعة لمحو الأمية؛
- سنّ قوانين تعتزّ بالهوية الوطنية؛
- تحقيق المساواة والعدالة للجميع؛
- تكافؤ الفرص لكلّ التلاميذ، وخاصة للمتفوقين؛
- محاربة النظرة الدونية للمرأة؛
- مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم؛
- الإغداق المادي على البحث اللغوي والبحث التربوي خاصة؛
- تأهيل مدارس الريف.

الهوامش

- ¹ - فتحي فارس + مجيد الشاربي، تعليمية اللغة العربية. تونس: 2003، سلسلة التربية، دار محمد علي للنشر، ص 5.
- ² - علي القاسمي "الطفل واكتساب اللغة بين النظرية والتطبيق" محاضرة أقيمت في مؤتمر مجمع اللغة العربية. دمشق: 2007، المؤتمر السنوي السادس، ندوة: لغة الطفل والواقع المعاصر.
- ³ - Ferguson ; Charles, Deglossia, Word, 1959, vol 15 , p 325- 340
- ⁴ - Ibid., p 126-127.
- ⁵ - محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة. الجزائر: 2007، دار الأمة، ص 212-213.
- ⁶ - ينظر: إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، دونا أوتشيد وآخرين، تر: محمد نبيل نوفل. دمشق: 1998 المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.

طبع هذا الكتاب بـ:
دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة القديمة - الجزائر
الهاتف: 021.68.86.49 الفاكس: 021.68.86.48
البريد الإلكتروني : khaldou99_ed@yahoo.fr
